

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم للفت انتباهكم مجدداً إلى الإرهاب المتواصل المنفذ انطلاقاً من قطاع غزة، الذي يعرض مليون مدني في جنوب إسرائيل لشبح العنف المستمر. ففي يوم الأحد الماضي، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أُطلقت من غزة قذيفتا هاون تحتويان على الفوسفور الأبيض على مزرعة إسرائيلية في منطقة اشكول.

وتأتي هذه الهجمات استمراراً لتوجّهٍ خطير. ففي الشهر الماضي وحده، أُطلق على جنوب إسرائيل أكثر من أربعين صاروخاً وقذيفة هاون سقطت في مناطق عسقلان، وشعار هانيغيف، وسدوت نيغيف، وإشكول، وبير توفيا. وفي هذه الهجمات، أصابت صواريخ بلدة نتيفوت وانفجرت بالقرب من مدينتي بئر سبع وعسقلان الكبيرتين.

وتحمّل إسرائيل منظمة حماس الإرهابية المسؤولية الكاملة عن جميع الهجمات المنفذة انطلاقاً من غزة التي لا تزال تسيطر عليها بحكم الواقع. ولقد مارست إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس، وستواصل ممارسة ذلك الحق، حسب الاقتضاء، وستتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها.

ويجب أن يُعالج الوضع في غزة بأقصى قدر من الجدية. ففي كل يوم، يرتكب الإرهابيون الناشطون في غزة انتهاكات سافرة للقانون الدولي دون أن يتعرضوا لأي عقاب. وقد حذرت إسرائيل في رسائلها المتتالية المجتمع الدولي من احتمال التصعيد الخطير. ومع ذلك، فلم نسمع بعد أي كلمات إدانة من مجلس الأمن. ولم يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لوقف إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية.

ويتحمل جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي واجب إدانة هذه الهجمات بشكل واضح ولا لبس فيه. ويجب على العالم أن يتحرك الآن لمنع الإرهاب في غزة من تأجيج الغليان والصراع في الشرق الأوسط.

وتتحمل السلطة الفلسطينية أيضا مسؤولية أساسية في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لم يدن بعد بشكل واضح هذه الهجمات. وبدلا من أن يلي الدعوة التي وجهتها إسرائيل لإجراء مفاوضات مباشرة، يواصل الرئيس محمود عباس سعيه للتقرب من منظمة حماس الإرهابية. وكل صاروخ ينطلق من غزة هو تذكير لا لبس فيه بأن حماس بعيدة كل البعد عن نبذ العنف أو قبول أي من المبادئ الأخرى التي حددتها المجموعة الرباعية، والتي يجب أن تقبلها أي حكومة فلسطينية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حاييم واكسمان

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة